ورقة بحثية مجلة مفتوحة

دور الجامعات في التنمية المجتمعية / التعليم الالكتروني إنموذجاً

د. محمد فرحة

(قسم متطلبات الجامعة ، جامعة المنارة

البريد الإلكتروني: mohammad.farha@manara.edu.sy)

الملخص

إن بناء مجتمع متطور هو تحد هائل ولكنه ضروري للعديد من الدول. والمجتمع المثالي هو الذي يلبي جميع الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والمادية والروحية لكل واحد من أعضائه؛ ويتطلب تحقيق هذه الغاية أشخاصاً متعلمين ومهرة وذوي كفاءة. من هذه الزاوية، أضحى واضحاً أن التعليم أداة أساسية في أية استراتيجية من استراتيجيات التنمية المجتمعية.

ومع التأثير المتزايد للعولمة، أصبحت التنمية المجتمعية من التخصصات التي يجب أن تعنى بها الجامعات. ومع تسابق الدول نحو إنشاء اقتصاد قائم على المعرفة، أصبح من الضروري تزويد الناس بالتعليم العالي بوصفه وسيلة لزيادة تحسين نوعية حياة الإنسان.ونتيجة لذلك، كان على الجامعات أن تتطور مع احتياجات المجتمع –من خلال البرامج والبنى التحتية وطرق التدريس والتقنيات والمناهج التي يمكن أن تعكس مطالب المجتمع ومواقفه.

سنتحدث في هذا المقال عن دور الجامعات في التنمية المجتمعية ومساهمتها في إثراء الإمكانات المعرفية للمجتمع من خلال توجيه البرامج التعليمية للاهتمام بالقضايا التي تهتم بمتطلبات تنمية المجتمع واحتياجاته، ومعالجتها.

ا. مقدمة

كما هو مسلم به تعد المجتمعات جذور الدولة؛ ولبناتها، وأسسها؛ وهي –أي المجتمعات–التي تعكس مواقفها ودرجة تقدمها، وهذا هو السبب في أن خلق بيئة مناسبة لعملية التنمية المجتمعية ووضع استراتيجيات جيدة لها، جزءً لا يتجزأ من سياسة الدولة.

توحي فكرة التنمية أكثر من مجرد نمو، فعندما نتحدث عن النمو، قد نعني بذلك المزيد من الوظائف، والمزيد من المدارس، والمزيد من البنية التحتية، وما إلى ذلك. ومع ذلك، فإن مصطلح التنمية، يشير إلى تحسن فعلي في الظروف والشروط، على سبيل المثال: رعاية صحية أفضل، وأضرار بيئية أقل، وتحسين الظروف المعيشية، واستثمار أفضل لصالح المجتمع. أعتقد أن الشي المهم الذي يجب فهمه هو: أن فكرة التنمية المجتمعية، تعني أن المجتمع يشارك بنفسه في عملية تحسين وضعه الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الخاص به.

إن الأمر المركزي في هذا الجهد، هو الحاجة إلى رأس المال البشري –الأشخاص الذين لديهم الإطار العقلي الصحيح، والموقف الصحيح، والأهم من ذلك كله، الأشخاص الذين لديهم القدرة على استخدام التعليم، والمعرفة، لخلق مجتمع أفضل. يؤثر التعليم، حتى في أبسط أشكاله على قدرة الناس على الفهم والتواصل؛ ويزيل/ أو يقيم الحواجز حيث لا تنبغي أن تكون، ويمكن أن يؤثر بشكل خطير في قدرة الدولة على المشاركة في الاقتصاد العالمي.

مما تقدم، كان لابد لنا من تسليط الضوء في كيفية مساهمة التعليم العالي في عملية التنمية المجتمعية ودور الجامعات في

تعزيز التنمية وإثراء الإمكانات المعرفية للمجتمع، لا سيما عالم اليوم الذي تحركه اقتصاد المعرفة والعولمة بلا حدود.

ومن بين القضايا التي سيتم تناولها هي: الوصول العادل إلى تعليم جامعي جيد؛ والتعاون بين الجامعة والمجتمع؛ وتجهيز مخابر بحثية بما يتوافق مع متطلبات المجتمع؛ وكيف يمكن للجامعات الاستفادة من التكنولوجيا، وخاصة فيما يتعلق بالتعليم الالكتروني. وبيان أهمية التعلم مدى الحياة بوصفه شرطاً جوهرياً لتطوير رأس المال البشري. بالإضافة إلى ذلك، سنوضح كيف أن مستقبل التشاركية بين الجامعات والتنمية المجتمعية سيتشكل من خلال فضاء تعليمي الإلكتروني مفتوح متاح للجميع قائم على تبادل المعرفة والخبرات.

II. دور الجامعات في التنمية المجتمعية:

خلال العقد الماضي، بدأنا نسمع العديد من الكلمات. والعبارات الرنانة، على سبيل المثال: "العولمة"، "اقتصاد المعرفة "و" تنمية رأس المال البشري "، "والتنمية المجتمعية". إن الموضوع الرئيس بين جميع هذه الكلمات والعبارات هو الحاجة لبلد ينمو، ويتطور، ويتنافس في عالم يتطلب القدرة على المشاركة الفاعلة في البيئة الاقتصادية العالمية. قد يبدو من السذاجة القول، إن أي دولة غير مستعدة لهذه البيئة، ستترك بمفردها، لكن، من زاوية أخرى، نجد أنه لا حكمة في تقويض أهمية المشاركة الاقتصادية لهذه الدولة في ضوء هذه التشاركية العالمية العابرة للحدود.

لقد تركزت أهداف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، ومنذ ما يقارب العقد من الزمن، على ثماني قضايا رئيسية وهي: الفقر، الجوع، التعليم الأساسي، المساواة بين الجنسين، وفيات الأطفال وصحة الأمهات، الأمراض، البيئة المستدامة، والشراكة العالمية من أجل التنمية. هذه القضايا، هي عالمية ومحلية في الوقت ذاته، وبالتحديد، فإن الهدف التعليمي لطرح هذه القضايا هو تسجيلها، ومعرفة نسبها، والحد منها عالمياً، وهو هدف لا تزال تسعى إليه جاهدة العديد من البلدان النامية.

لقد ذكر البنك الدولي في تقريره لعام 2000 أن التعليم العالي مصلحة عامة. إذ يقع على عاتقه تحسين مستوى الحياة الفردية، والمجتمعية، ورفع الأجور، والإنتاجية، وتعزيز الثقافة، وتطوير النظم السياسية، كذلك ترسيخ استقلال الدول من خلال تحسين الناتج الوطني، وتعزيز روح المبادرة.

تساعد الجامعات من خلال برامجها التعليمية التخصصية على تعزيز قدرات المجتمع وإمكاناته، وتحويل الموارد البشرية إلى مورد وطني رئيس، وتمكن الأفراد من لعب دور حقيقي في خلق بيئة مناسبة لقيادة التقدم الاقتصادي في مجتمعاتهم.

تحتاج المجتمعات اليوم، الجامعات والتعليم العالي أكثر من أي وقت مضى، إذ تخدم الجامعات الأفراد في تقديم المعرفة والمشورة للحكومات، والمشاركة في صنع القرار، وفي تعزيز المهارات، وخلق المعرفة، وتدريب القادة. فهي، أي الجامعات، من يقوم بالبحث العلمي، وتوجهه وفقاً لمتطلبات المجتمع واحتياجاته. ومن خلال هذه الأبحاث، تستطيع الدولة تحفيز الاستثمارات الأجنبية وجذبها، وعندئذ ستعطى الجامعات فرصة الازدهار، وستساعد حكماً في عملية التنمية، والانفتاح والتحول إلى مجتمعات مدنية ديموقراطية.

من جانب آخر، نجد أنه من الأدوار المهمة التي يجب أن تؤديها الجامعات في مجال التنمية المجتمعية، هو العمل على تعزيز الشعور بالانتماء، والمساواة بين الأفراد داخل المجتمع، خاصة في ظل الضغوط العالمية الراهنة المتمثلة في زيادة التضخم، وارتفاع نسبة البطالة، والفقر، والتفاوت الطبقي. فعلى المدى الطويل، سيكون من الضروري أن يكون لكل فرد من أفراد المجتمع، فرصة التعليم، والعمل، وذلك بمقدار ما نضمن سهولة وصول المجتمع إلى احتياجاته الاجتماعية الأساسية مثل: السكن، والرعاية الصحية، والتغذية.

تتجه الجامعات اليوم، إلى التحول من التعليم التقليدي إلى التعليم الإلكتروني التفاعلي، وذلك بالاعتماد على التكنولوجيا في تقديم برامجها الأكاديمية، ومن دون البنية التحتية التكنولوجية المناسبة، سيظل الفقراء محرومين من التعليم والتنمية، لذلك نستطيع القول إن الاستثمار في التكنولوجيا أمر حتمي وسيكون الخطوة الأولى للدول قبل أن تتمكن من التقدم في التعليم. يجب أن يتضمن التعليم العادل الوصول إلى التعليم الجيد، تحسين جودة القوى العاملة. فمن الضروري أن تتشبع القوى العاملة بالمعرفة والمهارات ذات الصلة بالبيئة الحالية.

إذا كانت الجامعات تعرف بوصفها أساساً لخلق المعرفة، فإن المعرفة يجب أن تعرف أيضًا على أنها تحقق الفائدة لطلابها وللمجتمع، وهذا يعني رفد المجتمع بقوى عاملة ذات كفاءة عالية، ستؤثر بشكل مباشر في الناتج الاقتصادي للبلد ونوعية الحياة التي سيتمتع بها المجتمع.

تعد قضية التفاوت بين الجنسين، من القضايا المهمة في تحقيق العدالة، إذ تشير الإحصاءات العالمية، إلى أن ثلثي ساعات العمل المنجزة تعزى إلى المرأة، وهذا يعني أن المرأة هي عنصر رئيس في القوى العاملة العالمية، ومع ذلك لا تزال تتعرض إلى التعنيف والاضطهاد. إن 75% من نساء العالم البالغات أميات، و75 % من نسبة الأطفال الذين لا يذهبون إلى المدارس الابتدائية هم من الإناث.

ومما تقدم، إن القضية الرئيسية بالنسبة إلى المرأة، هو تأمين انتسابها العادل إلى الجامعات، فالجامعة هي المكان الوحيد الذي من خلاله يتم معالجة قضية المساواة، وجعل المرأة عضواً منتجاً اقتصادياً، ومسؤولاً اجتماعياً وسياسياً، ولها دورها في صناعة القرار في السياسة العامة في بلدها. ولكن، هذا يتوقف على تغير في البنية التنظيمية للجامعات وفي مناهجها. فهناك جوانب مهمة يجب معالجتها في التعليم العالي، حتى تزدهر المرأة في المجتمع، ومن المسلم به، أن القضاء على الفقر، وحماية حقوق الإنسان، وتعزيز الديمقراطية، والمساواة، هي قضايا مترابطة جوهرياً مع قضية تحرير المرأة، ومن دون معالجة هذه المشكلة، سيكون ذلك تحدياً كبيراً أمام ازدهار المجتمعات.

إذن، أين تقف الجامعات والتعليم العالي في هذه الصورة الكبيرة؟

نستطيع القول، إنها تقف بين المجتمع والحكومة، فهي مسؤولة عنهما معاً على حد سواء. فعلى مؤسسات التعليم العالي والمجتمع العمل جنباً إلى جنب، من أجل الإبداع، ونقل المعرفة وتطبيقاتها، من أجل خلق مبادرات التنمية المستدامة وإدارتها. وبعبارة أكثر وضوحاً، إن للمجتمع والحكومة مصالح مشتركة مع الجامعات. وفي هذا التوجه نحو التنمية المجتمعية، وتعزيز العدالة والمساواة، على الدول البحث عن طرق لضمان الوصول إلى فضاء التعليم العالي، وتشجيع جميع أفراد المجتمع للمشاركة فيه والانخراط بعملية تغييره من الداخل.

III. دمقرطة التعليم من خلال التعليم الالكتروني:

إن فكرة توفير متطلبات التعليم العادل، والمرن، والديمقراطي، للتعليم العالي هي مصدر قلق مباشر، إلى جانب أنها ميزة يجب توفرها كل من المجتمعات والحكومات في آن معاً. إذ تحتاج المجتمعات إلى أفراد لديهم التعليم، والمعرفة، والمهارة، للمشاركة في العملية التنموية من جهة أولى، وتحتاج الحكومات، من جهة ثانية، إلى مجتمعات مؤهلة، ومتمكنة، لكي تتمكن من المساهمة بشكل جماعي في رفاهية البلد.

كما هو معروف، إن من مهام الجامعات، مساعدة الأفراد، والمجتمعات في اكتساب المعرفة، وليصبحوا أكثر خبرة وكفاءة، حتى يتمكنوا في نهاية المطاف من ممارسة دورهم في مسيرة تطوير بلدانهم وتنميتها. ولكن، وعلى الرغم، من وجود الكثير من الدول التي لا تزال تكافح من أجل الحصول على فرصة التعليم من خلال الالتحاق بالجامعة، فلا بد للتعليم العالي من الذهاب إلى المزيد من التنوع في التخصصات، والبرامج الأكاديمية، وطرق التدريس، التي تلبي بدورها، متطلبات التنمية المجتمعية للمجتمع.

يعد التعليم الالكتروني، النهج الثوري في التعليم العالي الذي يتطور مع فرضية خلق المزيد من فرص التعليم واكتساب المعرفة، ومن ثم مجتمعات أكثر تعلماً. وقد تمكن التعليم الإلكتروني من السماح إلى عدد غير مسبوق من الأفراد للحصول على التعليم العالي، وإيصال المهارات والمفاهيم على تقنيات المعلومات ووسائطها المتعددة بشكل يتيح للفرد التفاعل النشيط مع المحتوى، والمدرس، ومع زملائه من أنحاء العالم كافة، في الوقت والمكان والسرعة التي تناسب ظروفه وقدرته، وإدارة كافة الفعاليات العلمية والتعليمية ومتطلباتها بشكل إلكتروني من خلال الأنظمة المتخصصة.

سيكون التعليم الالكتروني، الوسيط الرئيس في تقديم، المعرفة وتوصيلها، وجزءاً لا يتجزأ من تعزيز ضمان الاندماج، والحصول

على فرص متكافئة، وخاصة بالنسبة إلى المناطق المعزولة والنائية.

نستطيع القول في هذا الصدد، بما أن التعليم مسعى، واستثمار مدى الحياة، فيجب أن يكون متوفراً لجميع فئات المجتمع، وبناء عليه، فإن على الدول أن توفر فرص التعليم لأفراد مجتمعها، لتعزيز قدراتها، واكتساب مهارات جديدة. وفي هذا السياق تتطلع الدول إلى زيادة تعزيز الشروط الاجتماعية والاقتصادية، ومستويات المعيشة من خلال التحول إلى نظام التعليم الإلكتروني، النظام الذي يمكن أن يوفر التعليم والتدريب اللازم لإنشاء مجتمع تعليمي؛ ومن ثم تحقيق التنمية المجتمعية في المجتمع.

تركز فكرة التعليم الإلكتروني، على أن التعليم يجب أن يكون متاحاً، ومرناً، ومنصفاً، لأي فرد يبحث عنه. لقد نشأت هذه الفكرة، من خلال الحاجة المتزايدة لرفع مستويات المهارات، وإعادة التدريب والتأهيل، ولا سيما أن توافر الإمكانات التقنية المتخصصة بهذا الشأن، يجعل من عملية التعليم الإلكتروني ممكنة.

لقد وفر التعليم الإلكتروني في الجامعات، طريقة جديدة لتوفير المعرفة ونشرها، خاصة للعاملين. هؤلاء الأفراد لديهم دور محدد للغاية يلعبونه في المجتمع – سواء بوصفهم معيلين لعائلاتهم، أم بوصفهم من أكثر المشاركين الفاعلين في عملية التنمية المجتمعية. في الوقت ذاته، عندما نتحدث عن قدرة المجتمع على اتخاذ قرارات مناسبة فيما يتعلق بالموارد، والعمل، والمعرفة، والبنية التحتية، والبيئة، ورأس المال الاجتماعي والاقتصادي، كل ما ذكر يعكس درجة تعلم هذا المجتمع، أي العاملين فيه.

لقد بينت الإحصائيات مؤخراً، أن العاملين، الذين يشكلون اليوم غالبية الراغبين في الالتحاق بالتعليم الإلكتروني، يرغبون في دراسة هذا النوع من التعليم، بسبب عدم التفرغ، ورغبتهم في استمرار تعليمهم العالي، لأسباب تتعلق عادة بتطوير مهارتهم ومعارفهم الوظيفية. لذلك، يجب أن يذهب التعليم الالكتروني، نحو برامج تحركها الصناعة، على سبيل المثال: إدارة الأعمال، تكنولوجيا المعلومات، الصحة والسلامة الوظيفية، وما شابه ذلك.

لقد استخدم التعليم الالكتروني، لجذب العاملين، نظاماً تعليمياً مرناً، مثل السماح للمتعلمين بالدراسة بشكل مستقل، في الزمان والمكان المناسبين، عبر منصة على الانترنت، وأشرطة فديو، والمشاركة بالفيديوهات التفاعلية من خلال الدخول على غرف المناقشة، إضافة إلى توفير مخابر افتراضية تحاكي التجارب الفعلية.

ربما تكون أبرز مهام التعليم الإلكتروني، هو إنشاء جامعات ضخمة تعتمد أسلوب التعليم الإلكتروني، لأنها – الجامعات الضخمة–مهمة لمستقبل التعليم العالي، فهي قادرة وبشكل فريد على الجمع بين المرونة، والجودة، والتكلفة المنخفضة، ومن ثم، إمكانية توفير المعرفة للجميع. ولعل زيادة أعداد المنتسبين إلى هذا النوع من التعليم، يمثل شهادة على التوسع السريع في الوصول للعديد من المهتمين بالحصول على التعليم العالي من جهة أولى، ومن الراغبين في زيادة كفاءاتهم ومهارتهم الوظيفية من جهة أخرى.

ومما تقدم، يبرز دور الجامعات بشكل عام، والتعليم الإلكتروني بشكل خاص، في عملية التنمية المجتمعية، وبأسلوب تعليمها المرن، سنحصل على مزيد من التعليم العالي خاصة الإناث والفئات المهمشة. هذا يعني أن العديد من الأفراد على الرغم من مستوياتهم، وخلفياتهم، سيصبحون خريجين جامعيين، وسيساهمون إلى حد كبير في الأنشطة التنموية لمجتمعاتهم. وهنا تتجسد فكرة البيئة التعليمية الشاملة، التي تقول: "**إن لكل فرد احتياجات واهتمامات قابلة لتعلم والتدريب**"، وانطلاقاً من هذه الفكرة، سيمنح ذوو الاحتياجات الخاصة فرصاً متساوية في التعليم، والوصول إلى خبرات تناسب متطلباتهم واحتياجاتهم. إن تحقيق الشمولية في التعليم العالي جزء لا يتجزأ من خلق المساواة، وتوفير أمكانية وصول كل فرد يريد التعلم. إن تركيز الجامعات على التعليم الإلكتروني بوصفه مكوناً مركزياً في التعليم والتعلم، أدى إلى شيئين مهمين للغاية؛ الأول، إبقاء الأبواب مفتوحة على مصراعيها لجزء أكبر من المجتمع للحصول على التعليم العالي؛ والثاني، جعل منصة التعلم الإلكتروني غرفة لا حدود لها تقريباً للابتكار الذي يمكن أن يعزز مفهوم الشمولية.

منشورات المؤلف:

[1]. Mohammad, F. (2009). The Phenomenological Concept of Husserl's Theory of Intentionality. *Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies-Arts and Humanities Series*, Vol. 31.

[2]. Mohammad, F. (2014). Objectivity from a Phenomenological Point of View: An Analytical Study. *Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies-Arts and Humanities Series*, Vol. 36.

[3]. Mohammad, F. (2010). The Ontology: Origin, Development and Maturity. *Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies-Arts and Humanities Series*, Vol. 32.

[4]. Mohammad, F. (2014). George Santayana's Materialism, *Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies-Arts and Humanities Series*, Vol. 36.

[5]. Mohammad, F. (2005). The critique of Realism east and west Vaishesika and Husserl, *University of Delhi*.

[6]. Mohammad, F. (2017). Intersubjectivity and It's Importance of Merleau-Ponty, *Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies-Arts and Humanities Series*, Vol. 39.

[7]. Mohammad, F. (2017). Inter subjectivity in dialectic master and slave of Hegel, *Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies-Arts and Humanities Series*, Vol. 39.

[8]. Mohammad, F. (2016). Metaphysics of presence with Husserl, *Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies-Arts and Humanities Series*, Vol. 38.

[9]. Mohammad, F. (2021). Religion From Monotheism to Pluralism, *International Journal of Information Systems and Social Change (IJISSC)*, Vol. 12.